جميعا من أجل بناء حركة شعبية دفاعا عن الأرض وثرواتها

ايها المناضلون والمناضلات دفاعاً عن الأرض وثرواتها

يتوسع استحواذ الرأسمال الكبير محلي وأجنبي على ثروات الشعب المغربي. وتسهل الدولة هذا النهب عبر خطاطها في الفلاحة والبحر والطاقة والمعادن، وقوانين تتعلق بالأراضي السلالية والمراعي وغيرها مع الحفاظ على عديد من الظهائر الاستعمارية ضدا على حقوق السكان في الأرض والغابة والثروات المعدنية. وتتشكل القاعدة العريضة لهذه التعديات من صغار الفلاحين والبحارة وصغار الكسابة وكادحي القرى.

ومازال العالم القروي يعيش حالة خصاص كبير في الخدمات العمومية (تعليم وصحة) وتردي نوعيتها، وكذا في البنيات التحتية الضرورية من طرقات وصرف صحي وماء وكهرباء. ويعاني بسطاء الشعب من منع أشغال بناء السكن وفرض شروط مجحفة. ولا تزال المرأة القروية ضحية القهر الطبقي وشتى صنوف الميز والاضطهاد. ونتيجة هذا كله تزداد يوم بعد يوم موجات الهجرة إلى المدن. ويعاني أبناء القرويين ممن أكملوا الدراسة من البطالة وأنواع العمل غير اللائق. ويتعرضون لأبشع استغلال في المعامل والضيعات والبحر، وجميع أماكن العمل، وحتى في الوظيفة العمومية عبر ما يسمى التعاقد.

وبالمقابل تتعاظم المقاومة الشعبية في عديد من مناطق المغرب. لكنها تتعرض للقمع والاعتقالات (تمتوشت بتنغير، سيدي عياد بميدلت، أولاد عياد ببني ملال، كادحو اسمدال بناحية تارودانت، إلخ). إنها بحاجة إلى تطوير تنظيمي وتوسيع التضامن حتى تكون في مستوى صد الهجوم الكاسح على الأرض والماء والثروات البحرية والغابوية والمعدنية.

لقد خطونا بأشكال الاحتجاج المحلية وبالمسيرات الوطنية خطوة أولى تلزمها خطوات إضافية لتوسيع الحركة الجماهيرية القادرة على انتزاع حقوقنا بوجه جشع كبار الأغنياء ومافيات العقار. وهذا ما يستدعي جهودا جماعية لبناء هذه الحركة من الأسفل عبر تنسيقيات بين مختلف الجمعيات والجماعات والأفراد والهيئات. ويجب أن نعتمد التسيير الديمقراطي حتى يجد الجميع مكانه في الحركة مهما كانت الآراء والاختلافات وفق تعددية بناءة. فالتوقف في الطور الحالي، بتنظيم احتجاجات متباعدة مرتين او ثلاث في السنة ليس كافيا لتحقيق المطالب، ونحن نرى كيف تتجاهلنا الدولة وتسمى الى تدويخنا بالكلام المعسول عن التنمية والديمقراطية.

إننا في تيار المناضل-ة إذ نضم صوتنا إلى جميع التعبئات والاحتجاجات ضد هجمات الرأسمال ودولته، ونندد بالقمع ونتضامن مع جميع المعتقلين ضحايا تجريم النضال الاجتماعي، وبمقدمتهم مناضلي حراك الريف، نؤكد بمشاركتنا في المسيرة الشعبية التي دعت لها تنسيقية "أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة" يوم 8 ديسمبر 2019 بالدار البيضاء، ضرورة العمل المشترك لبناء الحركة الشعبية من أجل الحق في الأرض وثرواتها بناء جماهيريا وديمقراطيا، في ارتباط مع باقي الحركات الاجتماعية المناضلة، ودفاع عن الحريات الديمقراطية الضرورة لبناء أدوات النضال.

النصر لكادحي/ات القرى المناضلين من أجل حقوقهم

إلى الأمام من اجل بناء تنظيمي صلب لحركة النضال من أجل الحق في الأرض وثرواتها

تيار المناضل-ة، 07 دجنبر 2019

جميعا من أجل بناء حركة شعبية دفاعا عن الأرض وثرواتها

ايها المناضلون والمناضلات دفاعاً عن الأرض وثرواتها

يتوسع استحواذ الرأسمال الكبير محلي وأجنبي على ثروات الشعب المغربي. وتسهل الدولة هذا النهب عبر خطاطها في الفلاحة والبحر والطاقة والمعادن، وقوانين تتعلق بالأراضي السلالية والمراعي وغيرها مع الحفاظ على عديد من الظهائر الاستعمارية ضدا على حقوق السكان في الأرض والغابة والثروات المعدنية. وتتشكل القاعدة العريضة لهذه التعديات من صغار الفلاحين والبحارة وصغار الكسابة وكادحي القرى.

ومازال العالم القروي يعيش حالة خصاص كبير في الخدمات العمومية (تعليم وصحة) وتردي نوعيتها، وكذا في البنيات التحتية الضرورية من طرقات وصرف صحي وماء وكهرباء. ويعاني بسطاء الشعب من منع أشغال بناء السكن وفرض شروط مجحفة. ولا تزال المرأة القروية ضحية القهر الطبقي وشتى صنوف الميز والاضطهاد. ونتيجة هذا كله تزداد يوم بعد يوم موجات الهجرة إلى المدن. ويعاني أبناء القرويين ممن أكملوا الدراسة من البطالة وأنواع العمل غير اللائق. ويتعرضون لأبشع استغلال في المعامل والضيعات والبحر، وجميع أماكن العمل، وحتى في الوظيفة العمومية عبر ما يسمى التعاقد.

وبالمقابل تتعاظم المقاومة الشعبية في عديد من مناطق المغرب. لكنها تتعرض للقمع والاعتقالات (تمتوشت بتنغير، سيدي عياد بميدلت، أولاد عياد ببني ملال، كادحو اسمدال بناحية تارودانت، إلخ). إنها بحاجة إلى تطوير تنظيمي وتوسيع التضامن حتى تكون في مستوى صد الهجوم الكاسح على الأرض والماء والثروات البحرية والغابوية والمعدنية.

لقد خطونا بأشكال الاحتجاج المحلية وبالمسيرات الوطنية خطوة أولى تلزمها خطوات إضافية لتوسيع الحركة الجماهيرية القادرة على انتزاع حقوقنا بوجه جشع كبار الأغنياء ومافيات العقار. وهذا ما يستدعي جهودا جماعية لبناء هذه الحركة من الأسفل عبر تنسيقيات بين مختلف الجمعيات والجماعات والأفراد والهيئات. ويجب أن نعتمد التسيير الديمقراطي حتى يجد الجميع مكانه في الحركة مهما كانت الآراء والاختلافات وفق تعددية بناءة. فالتوقف في الطور الحالي، بتنظيم احتجاجات متباعدة مرتين او ثلاث في السنة ليس كافيا لتحقيق المطالب، ونحن نرى كيف تتجاهلنا الدولة وتسمى الى تدويخنا بالكلام المعسول عن التنمية والديمقراطية.

إننا في تيار المناضل-ة إذ نضم صوتنا إلى جميع التعبئات والاحتجاجات ضد هجمات الرأسمال ودولته، ونندد بالقمع ونتضامن مع جميع المعتقلين ضحايا تجريم النضال الاجتماعي، وبمقدمتهم مناضلي حراك الريف، نؤكد بمشاركتنا في المسيرة الشعبية التي دعت لها تنسيقية "أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة" يوم 8 ديسمبر 2019 بالدار البيضاء، ضرورة العمل المشترك لبناء الحركة الشعبية من أجل الحق في الأرض وثرواتها بناء جماهيريا وديمقراطيا، في ارتباط مع باقي الحركات الاجتماعية المناضلة، ودفاع عن الحريات الديمقراطية الضرورة لبناء أدوات النضال.

النصر لكادحي/ات القرى المناضلين من أجل حقوقهم

إلى الأمام من اجل بناء تنظيمي صلب لحركة النضال من أجل الحق في الأرض وثرواتها

تيار المناضل-ة، 07 دجنبر 2019